

## مناهج واستراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية

د. أبو بكر بوسالم  
المركز الجامعي - ميله

الباحث: بن لشهب حمزة  
جامعة البويرة

### الملخص:

نعالج من خلال هذه الورقة البحثية دور الهندسة المالية في ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية تتماشى مع المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية حتى تكون بديلا للمنتجات المالية التقليدية وليست تقليدا لها وذلك من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والمناهج المتبعة في هذا الشأن. حيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعريف بالهندسة المالية الإسلامية وإبراز أهميتها والأسس التي تستند عليها وإعطاء صورة عن أهم المنتجات المبتكرة من قبل الهندسة المالية الإسلامية، بالإضافة إلى مناهج واستراتيجيات تطوير وابتكار منتجات إسلامية أصيلة. وقد توصلنا إلى أن هذه المنتجات بحاجة إلى تطوير وابتكار أكبر من خلال العمل على خلق منتجات مالية أصيلة والابتعاد عن محاكاة المنتجات المالية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية – منتجات الهندسة المالية الإسلامية- الإبتكار والتطوير.

### *Abstract:*

We are processing through this paper the role of financial engineering in the innovation and development of Financial Islamic products, consistent with the credibility, legitimacy and economic efficiency so as to be a substitute of traditional financial products and not an imitation to it, through a range of strategies and approaches followed in this regard. Where the aim through the study to give a definition of Islamic financial engineering, and highlight its importance of the bases on which it is based, and to give an image of the most innovative products by Islamic financial engineering, as well as in the curricula development strategies and devising an Islamic products and authentic. We concluded that these products need a greater development and innovation

through the work to create original financial products to away from a simulation of traditional financial Products.

**Keywords:** Islamic financial engineering - products of Islamic financial engineering-innovation And development

## المقدمة

عرفت الصناعة المالية الإسلامية التي تقوم على الضوابط والقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية، مجموعة من التطورات المتلاحقة والمتسارعة سواء من حيث حجم سوقها أو من حيث دائرة إنتشارها التي إمتدت لدول غير إسلامية. لكن رغم هذا فإن التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية تستوجب تطوير وإبتكار منتجات مالية إسلامية قادرة على منافسة المنتجات المالية التقليدية وتوفير أساليب تمويلية واستثمارية ذات عائد وكفاءة إقتصادية عالية.

ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإبتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتلبي الحاجيات المالية المتنوعة والمتجددة لتكتسب صفات مميزة تنافس بها نظيرتها التقليدية خاصة في ظل ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما تفرضه من ضغوط تنافسية حادة على الصناعة المالية الإسلامية من قبل نظيرتها التقليدية

ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية ورقة بحثنا كما يلي:

ما هي مناهج وإستراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية.

المحور الثاني: أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

المحور الثالث: المناهج والإستراتيجيات المتبعة لتطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

## أولاً: فرضيات الدراسة

1. تنتهج الهندسة المالية الإسلامية أسلوب المحاكاة والتقليد في تطوير منتجاتها.
2. تختلف الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية من حيث إلزامها بالضوابط الشرعية.

## ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في ضرورة تطوير وإبتكار منتجات مالية إسلامية أصيلة ومتنوعة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية قادرة على مواجهة المنتجات المالية التقليدية وعلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية.

## ثالثاً: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

1. التعرف على ماهية الهندسة المالية، أهميتها ومبادئها.
2. التعرف على أهم منتجات الهندسة المالية خصوصاً المطورة والمبتكرة منها.
3. معرفة مناهج وإستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية.

## رابعاً: منهجية الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي لكونه ملائماً لعرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تم الإعتماد في هذه الدراسة على مصادر المعلومات المختلفة كالكتب والمقالات والمجلات العلمية.

## المحور الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية

لا تقتصر الهندسة المالية الإسلامية على الدور الوظيفي في المعاملات المالية من خلال الاعتماد على الكفاءة الاقتصادية بل تمتد إلى إضفاء المصدقية الشرعية للمعاملات المالية. وعليه سنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم الهندسة المالية الإسلامية، مبادئها، أهميتها والأسس التي تقوم عليها.

## 1- تعريف الهندسة المالية الإسلامية

سننطلق أولاً إلى تعريف الهندسة المالية حيث يعرفها فينيري بأنها: "التصميم والتطوير لأدوات وعمليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل".<sup>1</sup>

أما مفهوم الهندسة المالية من المنظور الإسلامي فهو لا يختلف عنه في المنظور التقليدي إلا في أنه يكون ضمن مجموعة من الضوابط التي تضعها الشريعة الإسلامية. وعليه فإن الهندسة المالية الإسلامية هي: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية مبتكرة لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار الشرع الإسلامي"<sup>2</sup>

ومن هنا نتوصل إلى مجمل الخصائص التالية:<sup>3</sup>

1-1-المصادقية الشرعية: وتعني أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، فالمنتجات الإسلامية المنضبطة بضوابط الشريعة هي ترجمة عملية للقيم والمثل التي جاء بها الإسلام.

2-1-الكفاءة الاقتصادية: يمكن لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الإستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات.

## 2- مبادئ الهندسة المالية الإسلامية

تتمثل أهم مبادئ الهندسة المالية الإسلامية في:<sup>4</sup>

1-2-مبدأ التوازن: حيث يقتضي هذا المبدأ تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التمويلية والاستثمارية، للوصول بالأداء الاقتصادي للوضع الأمثل، باعتبار أنه اقتصاد يحقق التوافق بين النشاط الربحي الذي تعتمده الفلسفة الرأسمالية، والنشاط غير الربحي الذي تقوم عليه الفلسفة الاشتراكية.

2-2-مبدأ التكامل: إن الأساس الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي هو ارتباطه بالإنتاج الحقيقي، حيث أن النقود يجب أن تنقلب إلى سلعة أو منفعة، ثم تنقلب هاتين الأخيرتين إلى

نقود وهكذا، وبالتالي فإن هذا المبدأ يقوم على ضرورة وجود تكامل بين الاقتصاديين النقدي والعيني، وهذا يقتضي أن تقوم المنتجات المالية الإسلامية على تسيط السلع والخدمات وحدث تبادل حقيقي، وليس مجرد تبادل نقد بنقد المنافي لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى توليد قيمة مضافة وثروة حقيقية في المجتمع.

2-3- مبدأ الحل: ينص على أن الأصل في المعاملات الحل والمشروعية ويقتضي بان دراسة أصول المحرمات في المعاملات المالية هو الأهم، بما أن دائرة الحرام تتميز بضيقتها على عكس دائرة الحلال، وتعد هذه القاعدة الأساس في فهم وتطور منتجات الهندسة المالية الإسلامية

### 3- أهمية الهندسة المالية الإسلامية

يمكن إبراز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في النقاط التالية:<sup>5</sup>

- يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية الإسلامية إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية.

- يساعد وجود علم الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الكوادر الإدارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي.

- ضمان استمرارية النظام الإسلامي ككل، والحفاظ على أصالته من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية.

- رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين من المساهمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة، ولكي يكون للعقد الإسلامي حضور قوي على الساحة الاقتصادية بدلا من تعطيله.

### 4- أسس الهندسة المالية الإسلامية

تضمنت الشريعة الإسلامية الأسس الضرورية لقيام الهندسة المالية الإسلامية .

#### 4-1-1- الأساس العامة للهندسة المالية الإسلامية

4-1-1-1- تحريم الربا والغرر: يقصد بالربا في اللغة الزيادة، وهو في الشرع الزيادة على أصل المال من غير عقد تبايح. وأدلة تحريمه من الكتاب والسنة فهي كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>6</sup>

أما كلمة الغرر في اللغة فتعني الخطر والجهالة، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرر"، ومن أمثلة بيع الغرر البيوع المجهولة، كبيع السمك في الماء والطير في الهواء.

4-1-1-2- حرية التعاقد: المقصود بها إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون، وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو أن لا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشرع، وإن اشتملت العقود على أمر قد حرمه الشرع فهي فاسدة، أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم منها.

4-1-1-3- التيسير ورفع الحرج: وقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم المشقة توجب التيسير، ويظهر أثر هذه القاعدة واضحا في التكاليف الشرعية حيث جعل الله سبحانه وتعالى باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها من الإباحة لم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.

4-1-1-4- التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: أي بيعتين بين طرفين تكون محصلتهما بيعة من نوع ثالث ينبغي النظر إليها بمقاس البيعة الثالثة. وفي هذه الحالة يكون الحكم تابعا لحكم البيعة الثالثة مباشرة. وقاعدة النهي عن بيعتين في بيعة واحدة هي أهم أسس الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي، وترجع أهميتها إلى أنها تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

#### 4-2- الأساس الخاصة بالهندسة المالية الإسلامية: وتمثل في:<sup>7</sup>

- الوعي بالسوق وبأحواله من قبل القائم بالتطوير والإبتكار.

- الإفصاح حيث تم بيان المعاملات التي تؤديها الأدوات المبتكرة والمطورة من أجل سد جميع الثغرات التي لا تحيد عن هدفها الأساسي.
- المقدرة، ونقصد بها وجود مقدره رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل.
- الإلتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل، وبالتالي عدم التعامل بالأدوات والمعاملات المحرمة مثل بيع العينة، الربا والغرر.

### المحور الثاني: أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية

تتنوع منتجات الهندسة المالية تنوعا واسعا، حيث تتكون من منتجات أصيلة تم استنباطها من مختلف كتب الفقه، ومنتجات أخرى تقوم على محاكاة المنتجات المالية التقليدية مع إضفاء الصبغة الشرعية عليهما. وعليه سنتناول من خلال هذا المحور كل من الصكوك الشرعية والمنتجات التمويلية والمشتقات الإسلامية. والمنتجات المالية المركبة.

#### أولا: الأوراق المالية الإسلامية (الصكوك الشرعية)

##### 1- تعريف الصكوك المالية الإسلامية:

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين معيار رقم 17) الصكوك الإسلامية بأنها: "عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الإكتتاب وبدء إستخدامها فيما أصدرت من أجله".<sup>8</sup>

##### 2- خصائص الصكوك الإسلامية:

يمكن إيجاز خصائص الصكوك الإسلامية على النحو التالي:<sup>9</sup>

- خلوها من الربا.
- تمثل الصكوك لحاملها حصة شائعة في ملكية أصول أو أعيان أو منافع أو خدمات، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن الصك يمثل حق ملكية لحامله لا في الشركة الأصلية، وإنما في شركة أموال جديدة تنبثق بين الشركة القديمة-مصدرة الصكوك- وحملة الصكوك.

- تقتصر على نشاط أو مشروعات لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقوم على مبدأ المشاركة لمخاطر الإستثمار وفقا لقاعدة "الغنم بالغرم".
- الصكوك لا تخلق الإئتمان ولا تساعد عليه، لأن الصكوك لا تقوم على فلسفة الدين، بل الإستثمار، فلا يجوز تداول الصكوك التي تدخل الديون في بنيتها.
- المرنة، بحيث تتيح مرونة صكوك الإستثمار، تعدد الجهات والمشاريع التي يمكن استثمار حصيلتها فيها، فمنها ما يكون مخصص لمشروع أو نشاط معين، ومنها ما يكون عاما، ويمكن إستثمار حصيلتها في أي نشاط إستثمار حسب ما تحدده نشرة الإصدار.

### 3- أنواع الصكوك المالية الإسلامية

حددت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عدة أنواع من الصكوك التي تتماشى وضوابط الشريعة الإسلامية وهي:<sup>10</sup>

3-1- صكوك الإجارة: هي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر من أجل إستثمار حصيلتها في شراء أصول إنتاحية على أن يعاد تأجيرها إلى مستخدميها، ومعنى ذلك أنها تقع على أعيان تصلح لإستغلال منفعتها، مع إستمرار بقائها لفترة طويلة نسبيا.

3-2- صكوك السلم: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك ويكون بتقديم كامل قيمة السلعة المتفق عليها حال استلامها مستقبلا وفقا لوقت ومواصفات متفق عليها.

3-3- صكوك الاستصناع: وهي تشكل رأس مال لاستصناع سلع ثم تكون هذه السلع المستصنعة ديناً في ذمة البائع لصالح المستصنع وهو حامل الصكوك كما يمكن اعتبارها شهادات أو عقود يتم إصدارها باسم المكتتب مقابل المبلغ الذي اكتتب فيه في شركة معينة وفقا لشروط معينة.

3-4- صكوك المزارعة، المساقاة والمغارسة: ان صكوك المزارعة هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول، أما المرتبطة بالمساقاة فهي وثائق متساوية القيمة تصدر لإستخدام



حصيلة الإكتتاب فيما في سقي أشجار مثمرة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمار، في حين تعتبر صكوك المغارسة وثائق متساوية القيمة تصدر لإستخدام حصيلة الإكتتاب فيما في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

3-5-صكوك المرابحة: هي صكوك متساوية القيمة تصدر من أجل تمويل سلعة مرابحة، بحيث تصبح هذه الأخيرة مملوكة لحامل الصكوك، وتعتبر عملية استصدارها ممكنة فقط في حالة السوق الأولي، بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفا للشريعة لأن بيع المرابحة قد يكون مؤجلا.

3-6-صكوك المضاربة: تمثل صكوك المضاربة أوراق مالية قابلة للتداول تعرض على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة، ويمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال بينما المستثمر يمثل عامل المضاربة ويحصل مالكوها على نسبة شائعة من الربح.

3-7-صكوك المشاركة: هي مشابهة كثيرا لصكوك المضاربة، لكن الإختلاف الأساسي هو أنه في صكوك المضاربة يكون المال كله من طرف أو من مجموعة أطراف بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة (التي تصدر الصكوك للمستثمرين) تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشركة وبصورة مشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة.

## ثانيا: المنتجات المالية المستحدثة

وفيها سنتناول المنتجات التمويلية، المشتقات الإسلامية والمنتجات المركبة

### 1- المنتجات التمويلية

وتشمل المنتجات التالية:

1-1-التورق المصرفي: يعرف التورق بأنه: " تملك أصول بئمن مؤجل ثم بيعها بئمن حال لغير من أشرتبت منه، والتورق نسبة إلى الورق، وسمي بذلك لأن المشتري الذي يشتري السلعة لا يقصد السلعة إنما يقصد الورق

وهو الفضة، أي أنه يريد النقود لا السلعة"<sup>11</sup>

يتضح من التعريف السابق أن التورق آلية يتمكن عن طريقها المتورق (طالب النقود) من شراء سلعة بثمن مؤجل ثم يقوم ببيعها بثمن حال إلى طرف آخر غير الذي اشترت منه قبلا، وبهذا يكون المتورق قد تحصل على التمويل اللازم من خلال بيع السلعة المملوكة حالا، على أن يقوم بتسديد ثمنها الآجل حسب ما تم الاتفاق عليه.

أما التورق المصرفي فهو الآلية التمويلية التي تقوم من خلالها عميل المصرف الإسلامي في شراء سلعة من هذا الأخير بالأجل، على أن يقوم ببيعها حالا لطرف آخر غير البائع الأول، لتكون هذه الصيغة التمويلية آلية للحصول على السيولة النقدية التي يحتاجها العميل.

1-2-الإجارة الموصوفة في الذمة: تعتبر الإجارة الموصوفة من بين المنتجات المالية التي تبنتها المؤسسات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات معينة ومعينة وقد عرفت على أنها من العقود التي يلتزم فيها المؤجر بتقديم منفعة يتم وصفها التام بصفات السلم سواء كان محلها منفعة عين كإيجار سيارة موصوفة أو منفعة شخص كالخياطة والتعليم. وليس شرطا فيها أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون على تملكها التنفيذ.<sup>12</sup>

1-3-شهادة الإيداع القابلة للتداول: وهي شهادة تصدر من قبل المصارف في مقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها حيث تقوم على أساس المضاربة باعتبار حاملها رب المال والمصرف مضاربا له.

## 2-المشتقات الإسلامية

تعتبر المشتقات الإسلامية منتجا من منتجات الهندسة المالية ووسيلة فعالة جدا للتحوط وإدارة المخاطر التي قد تواجه المستثمرين، فكان الهدف الرئيسي منها هو تقليل المخاطر، لكن في الحقيقة هي التي عظم المخاطر بالإضافة إلى ذلك فهي محرمة شرعا لقيامها على أمور ترفضها الشريعة الإسلامية كالربا والغرر لكن يمكن من خلال الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل للمشتقات المالية تحقق نفس مزايا المشتقات التقليدية، وتكون متوافقة وتوجهات الشرع الإسلامي.

## 2-1- الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط

خيار الشرط حيث يدخل الشخص في العقد اللازم لبيع أو الإجارة أو الاستصناع ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة وهو ما يتيح الفرصة للتحوط في الحصول على سلعة يأمل الربح منها، وله الحق في عرض محل الخيار لطرف آخر خلال مدة العقد دون أن يكون هناك اقتران بالربح لأن ذلك يسقط الخيار.

أما العربون فيعتبر جزءاً من ثمن السلعة، يدفعه المشتري للبائع تعويضاً عن حبسه لسلعته، حيث يدخل ضمن الثمن المتفق عليه في العقد في حالة التنفيذ، ويكون حقا للبائع إذا تنازل المشتري عن حقه في التنفيذ.<sup>13</sup>

## 2-2- المستقبلات في إطار عقد الإستصناع؛

لقد تم تكييف العقود المستقبلية على أساس عقد الإستصناع؛ حيث يجوز في الإستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجل محددة، فالمستقبلات في إطار عقد الإستصناع لكي تحقق أهدافها يجب أن تكون منمطة، أي أن تكون السلعة موصوفة وصفا دقيقا (كما ونوعا)، على أن يتم التسليم في زمن معلوم وبكيفية معلومة.

2-3- العقود الآجلة في إطار عقد السلم: إذا ما كانت السلعة طيبة مباحة وكانت العقود التي تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل شركات مشروعة فان العقود الآجلة والمستقبلات في هذه الحالة هي أشبه ما تكون بعقود السلم الجائزة شرعا. وقد كيفت العقود الآجلة على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع ثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم على أن لا يكون كلا البديلين مؤجلين.

هناك تشابه كبير بين عقد السلم والعقود الآجلة، حيث يوجد عقد بيع يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع ثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم.<sup>14</sup>

### 3-المنتجات المالية المركبة:

1-3-تعريف المنتجات المالية المركبة: تعرف المنتجات المالية المركبة بأنها: " عقد يشتمل على عقدين أو أكثر على سبيل الجمع أو التقابل وتعامل جميع الحقوق والآثار المترتبة على تلك العقود كأنها عقد واحد"<sup>15</sup>.

فالعقود المالية المركبة هي منتج مبتكر للهندسة المالية تقوم على ابتكار أدوات مالية استثمارية يكون فيها التركيب من عقدين أو أكثر ما لم يؤدي هذا التركيب إلى أمور محرمة شرعا كالربا والغرر وغيرها.

2-3-ضوابط المنتجات المالية المركبة: تخضع المنتجات المالية المركبة لمجموعة من الضوابط هي:<sup>16</sup>

- أن لا يكون أحد العقدين مخالفا لنص شرعي، كما جاء في نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة واحدة وعن بيع ما ليس عندك.

- أن لا يكون العقدين متضادين، فإذا كان العقدان المكونان للعقد المركب متضادين، فلا يجوز اجتماعهما في عقد واحد.

- أن لا يفي التركيب بين العقدين إلى إحلال حرام مثل الربا، الغرر، الجهالة، أكل أموال الناس بالباطل.

### 3-3-بعض أنواع المنتجات المالية المركبة:

1-3-3-المرابحة من خلال المشاركة: بالرغم من أن المرابحة صورة من الدين الذي جاءت الترغيب عنه، إلا أن شيوعها اليوم وإقبال المصارف الإسلامية عليها يستوجب محاولة إعادة صياغتها بصورة اقرب إلى نموذج الوساطة المالية المبنية على النيابة أو المشاركة. إذن يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة وذلك وفقا لما يلي:<sup>17</sup>

- يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشارك.
- يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمر الفنية لبضاعته ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافة الأمور المالية.
- الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالاتفاق وبهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف فهو أولاً يقلل التكاليف الإجرائية التي تتسم بها عمليات المراجعة بالمقارنة مع البنوك التقليدية ومن ثم يتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة ويكون أيضاً مكملاً لعمل التجار وليس منافساً لهم.

### 3-3-2- المغارسة المشتركة؛

- تقوم فكرة هذا النموذج على تملك المصرف الإسلامي للأراضي الصالحة للزراعة على أن يتفق مع أصحاب الخبرة والتخصص في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة حيث وبعد إجراء الدراسة اللازمة لمعرفة مدى ملائمة غرس الأشجار المثمرة في الأراضي محل العقد يتم الاتفاق بين الطرفين على غرسها مع تملك الخبراء جزءاً من الأرض وحصولهم على جزء من المحصول وكذا جزء من الأشجار ومن شروطها:<sup>18</sup>
- تحديد مدتها الزمنية حسب نوعية الأشجار في إثمارها.
  - يكون النصيب الأكبر من الثمار والأشجار والأرض للمصرف.
  - يحظى الخبراء بالجزء الباقي من الثمار والأشجار.

- ### 3-3-3- نموذج الوكالة بأجر؛
- يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية وهي مسألة التداخل الزمني، وهي اختلاف مواعيد السحب والإيداع بين المودعين ومواعيد بدء وتصفية الاستثمارات التي استخدمت فيها أموال المودعين، وهو يحول دون تحديد الربح أو الخسارة الفعلية العائدة لأي وديعة بعينها والميزة الرئيسية لصيغة الوكالة هي جواز أن يكون أجر

الوكيل إبدالا من نسبة الأرباح كما في حالة المضارب مبلغا مقطوعا أو نسبة من مبلغ الوديعة ذاتها، وهذا ما يسهل حساب الدخل في المصرف الإسلامي ويفصله عن نتيجة السلة الاستثمارية (مواعيد ونتائج عمليات الاستثمار الفعلية) ويمكن معه معرفة الأجر مقدما في كل فترة حسابية دون الحاجة إلى الدخول في تقديرات بحيث يصنف الدخل المحقق أو المستحق لا المقدر.<sup>19</sup>

### المحور الثالث: المناهج والإستراتيجيات المتبعة لتطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية

فرضت التغيرات الجذرية والسريعة التي شهدتها العالم الاقتصادي في الفترة الأخيرة ضغوطا تنافسية حادة وغير متكافئة على منتجات الهندسة المالية الإسلامية لهذا وجب تطوير هذه المنتجات حتى تستطيع الصمود أمام نظيرتها التقليدية وأن تعمل على تلبية احتياجات البيئة التي تعمل فيها سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية بيد أن تطوير هذه المنتجات تعترضه مجموعات من التحديات والعقبات تعيق سيره الحسن. وعليه سننظر من خلال هذه المحاور إلى أهم العقبات التي تقف كحجرة عثرة في سبيل تطوير منتجات إسلامية تجمع بين أحكام الشريعة الإسلامية والكفاءة الاقتصادية هذا بالإضافة إلى الإستراتيجيات والمناهج من أجل تطوير هذه المنتجات.

### أولا: التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها

هناك مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تعيق عمل الهندسة المالية الإسلامية وهي:<sup>20</sup>

1- الافتقار إلى الكليات ذات الكفاءات والإطارات المؤهلة: يتطلب العمل المالي الإسلامي تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية تلم بالكفاءة الاقتصادية وتوجهات الشرع الحنيف ومما لاشك فيه أن القوة العاملة الضعيفة ستفرض تهديدا من حيث المخاطر التشغيلية وتعيق في نفس الوقت إمكانية نمو النظام المالي الإسلامي.

2- الافتقار إلى البحث والتطوير: أظهرت التقارير السنوية لأكثر من 12 مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي غياب شبه تام لمخصصات مالية من أجل البحث وتطوير

المنتجات المالية الإسلامية، في الوقت الذي أنفقت فيه 9 بنوك أوروبية ما يزيد عن مليار دولار في عمليات التطوير والبحث في المنتجات الإسلامية.

3- غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة المنتج الإسلامي المطور أو الجديد: تقوم المؤسسات المالية من خلال عملية خلق منتج مالي بتحمل تكاليف التطوير الباهضة ومخاطر تطبيق المنتج للتحقق من جدواه، وبعد نجاح هذا المنتج المطور أو المبتكر نجد أن المؤسسات المالية الأخرى تسارع إلى تطبيقه والاستفادة منه دون تحمل أي مخاطر أو تكاليف، وهذا ما يثبط عزائم المؤسسات المالية عن محاولة التطوير والابتكار.

4- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية: تواجه أعمال الهندسة المالية الإسلامية تحدي هام وهو ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية لذا على الهندسة المالية الإسلامية أن تعمل على إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتوى.

5- التسويق: من غير المستغرب أن نجد إقبال المسلمين على المنتجات المالية الإسلامية ضئيلاً لمحدودية التوعية بالتمويل الإسلامي وكذلك بسبب عدم فهم الصناعة والافتقار لفهم المنتجات ومن دون تثقيف وتعليم العملاء بمبادئ وآلية عمل التمويل الإسلامي.

6- تحدي المعايير المحاسبية: حيث عملت البنوك المركزية على إلزام البنك عموماً بمعايير المحاسبة الدولية، أو اشتقاق بعض المعايير المحلية والتي لا تخرج في جوهرها عنها، ولما قامت المصارف الإسلامية وجدت نفسها تحت طائلة ذلك الإلزام بالمعايير المحاسبية الدولية، في حين أن بعض تلك المعايير منافية للأحكام الشرعية.

### ثانياً: مناهج تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية

إن ما يجمع عليه خبراء الصيرفة الإسلامية هو ضرورة إتباع المنهج الابتكاري الذي يمكن المؤسسات الإسلامية على اختلاف أنواعها من مواكبة التطورات السريعة التي تشهدها الساحة المالية وإيجاد منتجات ذات مصداقية شرعية وكفاءة اقتصادية وللوصول إلى هذا الهدف تتبنى الهندسة المالية الإسلامية مجموعة من المناهج في إطار تطوير منتجاتها.

1-منهج المحاكاة والتقليد: يعني أسلوب المحاكاة أن يتم سلفا تحديد النتيجة المطلوبة من المنتج المالي الإسلامي وهي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي والمنهجية هنا قائمة على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية الربوية.

من أبرز مزاياه السهولة والسرعة في تطوير المنتجات إذ أنه لا يتطلب الكثير من الوقت والجهد في البحث والتطوير بل مجرد متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها من خلال توسط السلع.

أما سلبياته فهي كثيرة منها أن تصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية مما يضعف قناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية ويجعل التمويل الإسلامي محل شك وريبة، وهذا ما يعرض الصناعة المالية الإسلامية لنفس المشكلات والأزمات التي تعاني منها نظيرتها التقليدية ومما سبق لا يعني أن جميع المنتجات التي تقدمها الصناعة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي ولكن يجب التمييز بين اقتباس ما يتلائم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة المالية الربوية.<sup>21</sup>

2-منهج التحوير: تعتمد هذه الإستراتيجية بشكل كبير على منتجات مالية شرعية للوصول إلى منتجات جديدة، فيمكن الانطلاق من منتج واحد للحصول على منتج جديد، أو البدء بمنتجات أو أكثر للوصول إلى منتج واحد، تؤدي هذه الطريقة إلى اشتقاق العديد من المنتجات المقبولة والتي يبقى فقط إعادة النظر في جوانبها الشرعية لأنه ليس بالضرورة أن نصل إلى منتج يراعي ضوابط الشريعة الإسلامية حتى ولو كان الأصل حلالاً.<sup>22</sup>

3-منهج الأصالة والإبتكار: الطريق الآخر لتطوير المنتجات الإسلامية هو البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة كما يتطلب وضع أسس واضحة لهندسة مالية إسلامية مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية.

لا ريب أن هذا المنهج أكثر كلفة عن التقليد والمحاكاة لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية (التكلفة غالباً تكون مرتفعة في بداية التطبيق ثم بعد ذلك تنخفض) هذا من جهة



ومن جهة ثانية فإن هذا المنهج يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية كما يسمح لها بالاستفادة من منتجات الهندسة المالية التقليدية مادامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية، كما يساعد ذلك على استكمال المنظومة المصرفية للصناعة المالية ومواكبة التطورات الحاصلة.<sup>23</sup>

### ثالثاً: استراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية

تتمثل أهم هذه الاستراتيجيات في:<sup>24</sup>

1- إستراتيجية الخروج من الجدل الفقهي: تعتبر إستراتيجية الخروج من الجدل الفقهي إحدى أهم الاستراتيجيات التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أخذها بعين الاعتبار في ابتكار مختلف منتجات الهندسة المالية الإسلامية والتي يتم طرحها لتلبية مختلف الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للعملاء.

وعلى الرغم من أن الخلاف الفقهي يعتبر من الظواهر الإيجابية في الفقه الإسلامي لأنه وجد بسبب اختلاف الزمان والمكان والظروف إلا أنه يعتبر كذلك من بين نقاط الضعف التي تحول دون وجود معايير للعمل المالي الإسلامي.

2- استراتيجية التميز في الكفاءة الاقتصادية: المبتكرات المالية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية لا يكفها اليوم أن يكون لها تكييف فقهي معين، وإنما يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية لأن المنافسة وعدم وجود فوارق جوهرية بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات المالية بشكل عام تجعل الطلب على هذه المنتجات مرناً جداً أي أن هذه المنتجات النمطية تتسم بمخاطر السوق العالية لحساسيتها لأي تغيير في السوق كذلك يجب على المبتكرات المالية في المؤسسات المالية الإسلامية أن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية السلبية مثل التضخم والبطالة وسوء توزيع الثروة والآثار السلبية للعولمة.

3- استراتيجية الاتفاق مع السياسات والتشريعات الحكومية: تعمل المؤسسات المالية الإسلامية في بيئة تحكمها القوانين والتشريعات والسياسات الحكومية التي تسعى إلى

تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع في شتى مجالات الحياة وجعل مصلحة المجتمع متطابقة مع مصلحة الفرد.

إن المؤسسات المالية الإسلامية ومن خلال عملها على تطوير واستحداث منتجات مالية تفي بالاحتياجات التمويلية والاستثمارية عليها أن تحرص كل الحرص على مراعاة تحقيق الهدفين السابقين وعدم الخروج عنهما، لأن الاقتصاد ككل لا يتجزأ وأي خلل في جزء يظهر في الآخر أي أن تحقيق مصلحة فردية دون النظر أو الاهتمام إلى أثرها على المجتمع هو بحد ذاته تخطيط غير سليم ومضّر فمن واجبها العمل بالقاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار".

4- استراتيجيّة التمييز في خدمة المجتمع: يعتبر العمل الخيري جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الإسلامي فهو خاصية تميز المؤسسات المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، لذا وجب عليها مراعاة خدمة المجتمع في هذا الجانب وذلك من خلال تقديم منتجات مالية تلبي هذه الحاجة والاستفادة من الأفكار الواردة في مباحث الزكاة والوقف والصدقات في المدونات الفقهية وكيفية تطبيقها على أرض الواقع مثل إدارة صناديق الزكاة.<sup>25</sup>

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات

تطرقنا من خلال هذا البحث إلى ماهية الهندسة المالية الإسلامية وأهم منتجاتها بالإضافة إلى المناهج والاستراتيجيات لتطوير هذه المنتجات وأهم العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف. وتم الخروج بجملة من النتائج نوردتها في العناصر التالية:

1. تعني الهندسة المالية الإسلامية التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل لكن في إطار توجيهات الشرع الإسلامي.
2. تجمع الهندسة المالية بين خاصيتي المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
3. مازالت المنتجات المالية الإسلامية بحاجة إلى تطوير وإبداع أكبر.

4. من أهم التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها افتقارها للكفاءات والإطارات البشرية المؤهلة ومحاكاتها لنظيرتها التقليدية في بعض المنتجات.

### ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها نود تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية نوردها فيما يلي:

1. هناك حاجة لتأسيس مرجعية لصناعة الصيرفة الإسلامية تتألف من كل الكيانات والجمعيات والمؤسسات التي تولي هذه الصناعة وقتاً وجهداً لتسويقها ونشرها.
2. إنشاء مراكز بحث تعمل على تطوير منتجات مالية إسلامية مع منحها التمويل اللازم للقيام بدراسات بحثية.
3. العمل على خلق منتجات مالية إسلامية أصيلة والإبتعاد عن محاكاة منتجات المؤسسات المالية التقليدية.

### الهوامش والمراجع:

- 1- Finnerty.J.D: Financial engineering in corporate finance: An overview، Financial management ،vol 17 ،n 4 ،P16.
- 2- عمر ياسين، محمود خضيرات، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري، 2011، ص14.
- 3- عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية-مدخل الهندسة المالية الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية، العدد 9، 2012، ص17.
- 4- سامي بن براهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جده، 2007، ص110.
- 5- عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية، المجلد20، العدد 2، 2007، ص ص 176-177.
- 6- سورة البقرة: الآية (278).

- 7- شوقي جباري، فريد جميلي، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور إقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان -الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص ص13-14.
- 8- حفوطة الأمير عبد القادر، غرداين حسام، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، ملتقى صفاقس الدولي الرابع حول المالية الإسلامية-الهندسة المالية الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمستحقات الربحية والمقاصد التنموية، يومي 27-28 أبريل 2016، صفاقس -تونس، ص 2.
- 9- أحمد محمد الجبوسي، التمويل بالصكوك الإسلامية، ملتقى صفاقس الدولي الرابع حول المالية الإسلامية- الهندسة المالية الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمستحقات الربحية والمقاصد التنموية، يومي 27-28 أبريل 2016، صفاقس -تونس، ص 6.
- 10- عماري صليحة، سعدان آسيا، الصكوك الإسلامية، تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8-9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 4.
- 11- سامر مظهر قنطفيج، صناعة التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية، دار الشعاع، سورية، 2010، ص 259.
- 12- عبد الستار أبوغدة، ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي -العربون، السلم تداول الديون، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، يومي 18-19 ماي 2009، البحرين، ص 7.
- 13- بوخدوني وهبية، منتجات الهندسة المالية الإسلامية واقع وآفاق، ملتقى صفاقس الدولي الرابع حول المالية الإسلامية-الهندسة المالية الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمستحقات الربحية والمقاصد التنموية، يومي 27-28 أبريل 2016، صفاقس -تونس، ص 10.
- 14- كمال توفيق خطاب، نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003، ص ص18-19.
- 15- كمال توفيق خطاب، المشاركة المتناقص كأداة من أدوات التمويل الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، مجلد 10، العدد 2، 2005، ص 10.
- 16- علي الرواحنة، جومانة شديقات، أثر العقود المركبة -المضاربة والمرابحة في التمويل المصرفي الإسلامي والمحافظة على رأس المال من التاكل، المؤتمر الدولي الأول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي والإسلامي، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، يومي 5 و6 أبريل 2011، ص 3.

- 17- لعمش أمال، شرفي سارة، أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية- تجربة مصرف الإمارات الإسلامي في اصدار صكوك الإجارة، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5 و6 ماي 2014، سطيف، ص12.
- 18- فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص102.
- 19- جمال الدين عطية، المشاركة المتتالية في البنوك الإسلامية، مجلة الإقتصاد الإسلامي، مجلة الملك عبد العزيز - السعودية، المجلد 1، 1989، ص114.
- 20- بوخدوني وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.
- 21- نسيلي جهيدة، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 1، 2015، ص350.
- 22- سامي بن براهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص130-131.
- 23- عبد الحليم غربي، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1-الجزائر، العدد 9، 2009، ص235.
- 24- أمال لعمش، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية- دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2012، ص94.
- 25- ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2015، ص186.